

نظرة عامة

من الدول العربية إضافة إلى أثر إصلاحات نظم دعم السلع الأساسية في إطار سياسات الانضباط المالي التي تبنتها عدة دول عربية بدايةً من عام 2015، ارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 4.6 في المائة عام 2015 إلى حوالي 5.0 في المائة عام 2016.

أظهرت مؤشرات الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية حيث تراجع في العام 2016 لتصل إلى 18.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تراجعت بحدة في العام 2015. يعود استمرار انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث فقدت أسعار النفط عام 2016 نحو 60 في المائة من مستوياتها المسجلة عام 2014. وتحسنت بالمقابل نسب مساهمة القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمات، وتأثرت بانخفاض أسعار النفط كذلك كل المؤشرات الاقتصادية كالإنفاق بشقيه الحكومي والعائلي، وتراجعت مستويات الادخار ومعدلات الاستثمار وحصيلة الصادرات والواردات.

فيما يتعلق بمستويات الفقر، فقد شهدت بعض الدول العربية زيادة في معدلات الفقر خلال عام 2016 خاصةً في الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية، وفي الدول التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية للنمو، نتيجة لزيادة عدد النازحين واللاجئين، كما في سورية والعراق واليمن، مما أدى إلى زيادة نسب الحرمان من الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومن الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وهو ما فرض مزيداً من التحديات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، فإن نسبة الفقر وفق الخط الوطني في جيبوتي والسودان تمثل أعلى مستويات الفقر في المنطقة. وبالنظر إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، حققت كل من موريتانيا

مثل كل من تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير المواتية في عدد من الدول، أهم العوامل التي أثرت في الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2016. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة من حوالي 2437 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 2347 مليار دولار عام 2016، وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6832 دولار إلى حوالي 6420 دولار.

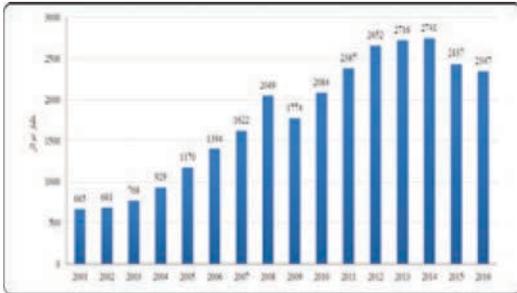
ورغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية للحد من تأثير الأوضاع المذكورة، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 3.2 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.7 في المائة في عام 2016، وحتى عند استبعاد سورية وليبيا واليمن التي تأثر أداؤها بالأوضاع الداخلية التي تعيشها، فإن معدل نمو الدول العربية في عام 2016 يظل عند مستوى منخفض بلغ نحو 2.0 في المائة. وتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من حوالي 6.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.6 في المائة عام 2016، وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد انخفض معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة من حوالي 4.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2016. كما تراجع النمو بالنسبة للدول المستوردة للنفط من حوالي 2.0 في المائة إلى نحو 1.9 في المائة. وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة.

ونتيجة لتلاقي عدد من العوامل، كان أهمها تأثير الأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية في عدد

40.7 دولار للبرميل في عام 2016، بالإضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي بما أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، وعلى قيمة صادرات عددٍ من الدول العربية إلى الأسواق العالمية وبخاصة دول المجموعة الأوروبية، وأخيراً نتيجة تواصل تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية خاصة في سورية واليمن وليبيا وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والدول المجاورة لها والمنطقة برمتها.

رغم تبني عددٍ من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية، لاسيما بدعم من مؤسسات التمويل الدولية، للحد من تأثير الأوضاع المذكورة أعلاه، إلا أن تلك الأوضاع أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي العام للدول العربية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي 2347 مليار دولار عام 2016 بالمقارنة مع 2437 مليار دولار عام 2015 مسجلاً بذلك تراجعاً بلغ نحو 3.7 في المائة، وذلك عقب التراجع الذي شهده بين عام 2014 وعام 2015، والمقدر بحوالي 11.1 في المائة، الشكل (1).

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001 - 2016)



المصدر: الملحق (2/2).

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية عام 2016 تراجعاً في الدول التي تأثر أداؤها بتداعيات أوضاعها الداخلية على غرار اليمن وليبيا التي تقدر نسبة تراجع مستويات الناتج فيهما بحوالي 18 و16 في المائة على التوالي، بالإضافة إلى الدول المصدرة للنفط نتيجة تراجع إيرادات التصدير، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية في قطر بحوالي 7.4 في المائة، وفي عُمان بنسبة

ومصر تقدماً في تخفيف مستويات الفقر بمفهومه الواسع.

كما أدت الأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية إلى ارتفاع مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق. وتشير آخر البيانات المتوفرة إلى وجود تفاوتٍ في توزيع الدخل وفي فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية خاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتبقى عدم المساواة بين الجنسين في معظم الدول العربية من أكبر التحديات لتحقيق التنمية المستدامة، حيث قدر مؤشر التنمية البشرية⁽¹⁾ للإنسان بحوالي 0.621، وهو أقل من مؤشر التنمية البشرية لدى الذكور الذي بلغ حوالي 0.726 في عام 2015⁽²⁾.

لا يزال ارتفاع معدلات النمو السكاني يشكل عائقاً أساسياً أمام رفع المستويات المعيشية في غالبية الدول العربية، كما أنه من مسببات ارتفاع البطالة وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وهو ما يؤكد ضرورة منح أولوية كاملة لقطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح القلب النابض للاقتصاد العالمي المتطور والذي تدل المؤشرات المتواجدة على أن البلدان العربية لم تقطع بعد خطوات مهمة على طريق المشاركة فيه. وقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول العربية وفقاً للدليل⁽³⁾، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2016، حوالي 0.687 نقطة. صُنفت بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، على الرغم مما تواجهه الدول العربية الأقل نمواً من تدني في مستويات التنمية البشرية.

التطورات الاقتصادية

تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل للسنة الثانية على التوالي متأثراً بالعوامل ذاتها المتمثلة في تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفض المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من حوالي 96.3 دولار للبرميل عام 2014، إلى حوالي 49.5 دولار/ برميل في عام 2015 وإلى

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2016).
(3) نفس التقرير المذكور أعلاه.

(1) مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مركب يضم مؤشرات لرصد أبعاد ثلاثة هي طول العمر والتحصيل العلمي والتحكم في الموارد اللازمة للعيش الكريم.

وبالنظر إلى أداء النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعات، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي تراجع في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط (4) من حوالي 6.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.6 في المائة عام 2016، وتراجع النمو بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي 4.0 في المائة عام 2015 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2016. وتراجع النمو بالنسبة للدول المستوردة للنفط من حوالي 2.0 في المائة إلى 1.9 في المائة.

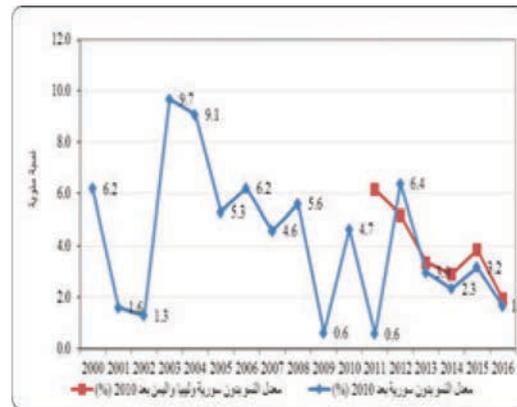
أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية فرادى، فقد سجلت معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط انخفاضاً في معدلات نموها عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر عام 2016 بحوالي 4.1 في المائة نتيجة تأثرها بانخفاض إيرادات النفط، وليبيا بمعدل 8.4 في المائة نتيجة لانخفاض إنتاج النفط الخام وتراجع أسعاره في الأسواق الدولية وللظروف الداخلية التي تعيشها البلاد. وفي المقابل، فإن معدلات النمو سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في العراق نتيجة للزيادة الكبيرة في كميات إنتاج النفط خلال العام والتي زادت بنسبة 33 في المائة. كما ارتفع معدل النمو بشكل طفيف في البحرين من 2.9 في المائة إلى حوالي 3.0 في المائة خلال نفس الفترة. تجدر الملاحظة أن معدلات النمو بالأسعار الثابتة الوطنية في عدد من الدول المصدرة للنفط كانت موجبة مع أن معدلات نموها بالأسعار الجارية المحلية كانت سالبة، وذلك نظراً لتزامن ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في عدد منها مع انخفاض مستوى الأسعار المحلية.

أما في باقي الدول العربية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في اليمن عام 2016 بمعدل بلغ حوالي 17.9 في المائة، نتيجة لتوقف الاستثمار والتراجع الحاد في إنتاج النفط، وتراجع الإنتاج في عدد من القطاعات الحيوية الأخرى التي تأثرت بالظروف التي تشهدها البلاد. وتراجع معدل النمو بالأسعار الثابتة في بقية الدول العربية خلال عام 2016 ليلعب حوالي 0.4 في المائة في السودان نتيجة تأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية،

حوالي 5.1 في المائة، وحوالي 2.8 في المائة في الكويت، وحوالي 1.2 في المائة في كل من الإمارات والسعودية. أما في بقية الدول العربية، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المحلية قد نما بين عامي 2015 و2016 بنسب تتراوح بين 2.4 في المائة في البحرين وحوالي 19.0 في المائة في السودان، علماً بأن قيمة الناتج بالأسعار الجارية المقيمة بالدولار قد تأثرت سلباً في بعض الدول العربية بانخفاض قيمة العملات المحلية أمام الدولار بالنسبة للدول التي لا تثبت عملاتها الوطنية مقابلها، إما نتيجة لسياسة إرادية كما في حالة مصر التي اتخذت إجراءات لتحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، أو نتيجة للأوضاع الداخلية كما في سورية، وليبيا، واليمن.

نتيجة للظروف المذكورة أعلاه تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل، من حوالي 3.2 في المائة عام 2015 إلى حوالي 1.7 في المائة عام 2016. وحتى بعد استبعاد سورية وليبيا واليمن، بسبب الظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها هذه البلدان، فإن معدل النمو في باقي الدول العربية بلغ نحو 2.0 في المائة في عام 2016، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000 - 2016)



المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات مُعدّي التقرير بناءً على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج الفطري بالعملات الوطنية والأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

(4) تضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى كل من الجزائر والعراق وليبيا.

الفصل الثاني: التطورات الإقتصادية والاجتماعية

محصول القمح بنسبة بلغت نحو 70 في المائة نتيجة ظروف الجفاف، وحوالي 2.0 في المائة في الأردن بالمقارنة مع 2.4 في المائة عام 2015 وذلك نتيجة تباطؤ الطلب المحلي والطلب الخارجي، ونتيجة عدة عوامل أخرى أهمها الأوضاع في دول الجوار وتباطؤ النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما أدى إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وتراجع عائدات السياحة والصادرات، وحوالي 4.3 في المائة في مصر بالمقارنة مع حوالي 4.4 في المائة عام 2015، وذلك نتيجة تباطؤ نمو الإنفاق. وارتفع معدل النمو في جيبوتي من حوالي 6.5 في المائة عام 2015 إلى 6.7 في المائة عام 2016، نتيجة الأثر التراكمي لإنجاز عدد من مشاريع البنية التحتية المتمثلة في الموانئ ومنشآت التخزين، وبلغ معدل النمو في القمر عام 2016 حوالي 2.2 في المائة نتيجة تحسن عدد من القطاعات خاصة قطاع الزراعة والصيد والغابات، الجدول رقم (1).

وحوالي 0.9 في المائة في تونس نتيجة للأثر التراكمي لعملية التحول السياسي والظروف الداخلية التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، فضلاً عن تأثر النمو سلباً بأداء قطاع الزراعة والسياحة وقطاع الطاقة والمناجم، وبقي معدل النمو في لبنان متواضعاً في حدود 1.0 في المائة بسبب حالة عدم اليقين السائدة نتيجة للظروف الداخلية، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية وبالخصوص تأثير الوضع في سورية على لبنان كمقصد للسياحة والاستثمار، وزيادة تكلفة المعاملات والتجارة الدولية مع الخارج نتيجة لتلك التطورات.

فُدر معدل النمو في موريتانيا عام 2016 بحوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع معدل 3.1 في المائة عام 2015 نتيجة تراجع قيمة صادراتها السلعية في ظل بقاء أسعار صادرات الحديد عند مستويات منخفضة نسبياً، وحوالي 1.8 في المائة في المغرب بالمقارنة مع معدل 4.5 في المائة عام 2015، وذلك نتيجة تأثر النمو بتراجع أداء القطاع الزراعي حيث انخفض

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2015 - 2016)

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار			
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
الأردن	3.0	4.7	-3.6	-10.7	3.0	4.7	2.0	2.4
الإمارات	-1.2	-7.9	1.5	2.7	-1.2	-7.9	2.6	3.8
البحرين	2.4	-6.8	-0.4	-0.4	2.4	-6.8	3.0	2.9
تونس	-2.5	-9.2	-0.4	-0.2	6.7	4.8	0.9	1.1
الجزائر	-5.5	-22.8	-6.1	1.4	3.0	-3.8	-4.1	3.6
جيبوتي	7.5	6.9	3.9	3.7	7.5	6.9	6.7	6.5
السعودية	-1.2	-13.5	-0.9	1.7	-1.2	-13.5	1.4	4.1
السودان	19.7	23.8	-2.7	1.8	19.0	30.1	0.4	4.9
سورية								
العراق	2.6	-20.1	3.1	0.4	2.6	-20.1	5.7	3.0
عمان	-5.1	-13.8	-4.1	1.5	-5.1	-13.8	2.0	5.7
قطر	-7.4	-20.2	-4.9	-6.5	-7.4	-20.2	2.2	3.6
القمر	3.3	3.9	-0.2	-1.5	3.9	3.0	2.2	1.0
الكويت	-3.2	-30.2	-1.1	-1.8	-2.8	-25.5	3.0	1.9
لبنان	2.6	3.3	0.9	0.7	2.6	3.4	1.0	0.8
ليبيا	-15.9	-15.0	-11.6	-14.9	-16.0	-7.5	-8.4	-11.7
مصر	-19.4	8.9	1.8	1.9	10.8	14.7	4.3	4.4
المغرب	2.4	-7.9	0.8	3.5	3.5	6.1	1.8	4.5
موريتانيا	-1.8	-10.7	-0.9	0.7	3.3	-4.5	1.5	3.1
اليمن	-36.8	-29.3	-20.8	-35.6	-18.0	-25.0	-17.9	-32.7

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2017، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إلى حوالي 6420 عام 2016، أي مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6.0 في المائة، وتراجعاً بمعدل 20 في المائة خلال الفترة (2012 - 2016)، الجدول رقم (2).

تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الخامسة على التوالي، من حوالي 6832 دولار في عام 2015

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000 و 2005 و (2010 - 2016)

(دولار)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو 2016-2015 (%)
قطر	28925	49151	72958	96812	101928	99166	93062	67531	58350	-13.6
الإمارات	34837	43989	34630	41686	44233	45541	46604	42475	41530	-2.2
الكويت	17008	27014	32199	41672	45496	43812	40126	27019	25141	-6.9
البحرين	12582	15140	20930	24080	25434	25969	25390	22920	22691	-1.0
السعودية	9255	14069	19271	23826	25470	25213	24930	21063	20337	-3.5
عمان	8121	12388	21147	20618	21167	20477	20294	16791	15019	-10.6
لبنان	4618	5720	10180	10620	11605	12160	12628	13031	13355	2.5
متوسط الدول العربية	2672	3898	6066	7211	8040	8020	7891	6832	6420	-6.0
العراق	871	1296	3605	4722	5438	5903	5355	4169	4171	0.0
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5477	5472	4133	3825	-7.4
تونس	2247	3216	4166	4291	4177	4244	4317	3868	3724	-3.7
الأردن	1742	2186	3951	4130	4171	4146	4075	3773	3680	-2.5
المغرب	1377	2062	2894	3113	2980	3199	3260	2965	3004	1.3
مصر	1557	1279	2775	2930	3394	3409	3520	3740	2941	-21.4
السودان	430	994	1914	1585	1778	1770	2100	2523	2929	16.1
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266	1845	-18.6
جيبوتي	817	911	1340	1433	1523	1592	1692	1760	1841	4.6
موريتانيا	405	623	1290	1501	1492	1561	1452	1265	1214	-4.1
القمر	366	627	764	825	788	834	868	880	888	0.9
اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1310	900	554	-38.5
سورية	1160	1560	2912

المصدر: الملحقان (2/2) و (8/2).

(...) بيان غير مُتاح.

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2016.

مقابل الدولار الأمريكي، رغم نموه إيجابياً بالعملة المحلية، وتراجع أيضاً في كل من الأردن وتونس وموريتانيا نتيجة لتأثر أداء الناتج في هذه الدول بالأسباب المذكورة سابقاً. وكان معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج موجباً في كل من لبنان والمغرب والسودان وجيبوتي والقمر والعراق، نتيجة نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان في تلك الدول.

وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 13 دولة من الدول العشرين المبينة في الجدول رقم (2)، وبلغت أعلى مستويات التراجع في الدول المتأثرة بأوضاع داخلية غير مواتية مثل ليبيا واليمن. كما تراجع نصيب الفرد من الناتج في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وفي مصر نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري

الأسعار

ارتفع متوسط معدل التغير غير المرجح في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول العربية من حوالي 4.6 في المائة عام 2015 إلى حوالي 5.0 في المائة عام 2016. يعكس هذا الاتجاه تلاقي عدد من العوامل التي أثرت على مستوى مؤشر أسعار المستهلكين في تلك الدول. وكان تأثير الأوضاع الداخلية السائدة وأثر إصلاحات نظم دعم السلع الأساسية وتهريب البضائع عبر الحدود في عدد من الدول العربية هي العوامل الرئيسية لارتفاع متوسط معدل التضخم في الدول العربية، حيث سجلت أعلى تلك المعدلات في ليبيا بحوالي 22.7 في المائة واليمن بحوالي 17.6 في المائة، تعكس هذه المعدلات المرتفعة نسبياً المشاكل التي تتعرض إليها شبكات التموين وإمدادات السلع في تلك الدول لا سيما التعطيلات المتكررة بسبب الظروف الداخلية، وفي بعض الحالات نتيجة لتراجع مستوى الإنتاج المحلي وقلة مستويات العرض الكلي، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاستيراد نتيجة لانخفاض قيمة عملات تلك الدول أمام العملات الرئيسية، الجدول رقم (3).

ولم يتغير ترتيب الدول العربية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مازالت قطر تحتل المرتبة الأولى بمتوسط بلغ حوالي 58 ألف دولار للفرد بما يمثل نحو تسعة أضعاف متوسط الدول العربية وحوالي 105 ضعف أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج في عام 2016، المسجل في اليمن والذي بلغ نحو 554 دولار للفرد. حافظت بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب لبنان على ترتيبها، بمتوسط لنصيب الفرد من الناتج أعلى من المتوسط المسجل بالنسبة لمجموع الدول العربية، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لبقية الدول العربية أقل من المتوسط العربي.

تراجع معدل التغير المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في مجموع الدول العربية، من حوالي 0.4 في المائة عام 2015 إلى حوالي -0.9 في المائة عام 2016، وتراوحت معدلات التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة الوطنية من حوالي -20.8 في المائة في اليمن إلى حوالي 3.9 في المائة في جيبوتي، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2000 و 2005 و (2010-2016)

(نسب مئوية)									الدول العربية
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
-0.8	-0.9	2.9	4.8	4.5	4.2	5.0	3.5	0.7	الأردن
1.9	4.1	2.3	1.1	0.7	0.9	0.9	6.2	1.3	الإمارات
2.8	1.8	2.7	3.3	2.8	-0.4	2.0	2.6	-0.7	البحرين
3.7	4.9	4.9	5.8	5.1	3.5	4.4	1.4	2.8	تونس
6.4	4.8	2.9	3.2	8.9	4.5	3.9	1.4	0.3	الجزائر
2.0	2.2	2.9	2.4	3.7	5.1	4.0	3.1	2.0	جيبوتي
3.5	2.2	2.7	3.5	2.9	3.7	3.8	0.5	-1.1	السعودية
17.8	16.9	36.9	36.5	31.9	18.1	13.0	8.5	8.0	السودان
...	4.9	7.8	-0.6	سورية
0.4	-2.3	2.2	1.9	6.1	5.6	2.4	37.0	5.0	العراق
1.1	0.1	1.0	1.2	2.9	4.0	3.2	1.9	-1.2	عمان
-0.2	1.4	1.7	1.7	2.8	2.9	3.7	3.5	2.8	فلسطين
2.7	1.7	3.4	3.2	2.3	1.9	-2.4	8.8	1.7	قطر
2.2	1.3	1.5	1.6	5.9	2.2	3.9	3.0	5.9	القمر
3.5	3.7	3.1	2.7	3.2	4.9	4.5	4.1	1.6	الكويت
0.0	-2.0	1.0	3.0	6.0	5.5	5.1	-0.7	-0.4	لبنان
22.7	9.8	2.4	2.6	6.1	15.9	2.5	2.7	-2.9	ليبيا
10.2	10.9	10.1	9.5	7.1	10.1	11.7	8.8	2.8	مصر
1.6	1.6	0.4	1.9	1.3	0.9	1.0	1.0	1.9	المغرب
0.7	0.5	3.5	4.1	5.0	5.6	6.3	12.1	3.3	موريتانيا
17.6	29.6	8.0	11.0	9.9	19.5	11.2	9.9	11.0	اليمن
5.0	4.6	4.8	5.3	6.0	5.9	4.5	6.1	2.1	متوسط الدول العربية

(...) بيان غير مُتاح.
المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

الفصل الثاني: التطورات الإقتصادية والاجتماعية

عام 2016. وكانت معدلات التضخم في بقية الدول منخفضة نسبياً، تراوحت بين ارتفاع بمعدل 3.7 في المائة في تونس وانخفاض بنسبة 0.8 في المائة في الأردن وبنسبة 0.2 في المائة في فلسطين.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

لازال قطاع الصناعات الاستخراجية، الأكثر تأثراً على أداء الاقتصاد العربي خلال النصف قرن المنصرم، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمؤشرات الدخل والاستثمار والإنفاق والتضخم والتشغيل والهجرة وموازين التجارة والمدفوعات، وكذلك بمتغيرات السياسات الاقتصادية. وكما سبقت الإشارة، فإن العام 2016 كان من السنوات التي تأثرت سلباً بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت أسعاره بنسبة حوالي 17.8 بعد انخفاض كبير في العام 2015 بلغ حوالي 48.6 في المائة. وهو ما أثر كثيراً على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية، مما دفع بالكثير من الدول العربية إلى الأخذ ببرامج إصلاحات اقتصادية هدفها الأساسي معالجة آثار تراجع أسعار النفط على الميزانيات العامة، وأسعار الصرف، وبرامج التنمية، الجدول (4) والملحق (4/2).

ويُعزى معدل التضخم المرتفع نسبياً في السودان، والذي بلغ نحو 17.8 في المائة عام 2016 بالمقارنة مع نحو 16.9 في المائة عام 2015، إلى تواصل تأثير الجفاف على الإنتاج الزراعي وارتفاع تكلفة السلع المستوردة بالأسعار المحلية نتيجة النقص في العملات الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الرئيسية، فضلاً عن الضغوط التضخمية المتأتية من ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد. أما في مصر، فقدّر معدل التضخم بحوالي 10.2 في المائة عام 2016، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع معدل 10.9 في المائة عام 2015، وهو معدل مرتفع نسبياً نتيجة لتواصل تبعات رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الغذائية على المؤشر العام للأسعار، فضلاً عن تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الرئيسية، وذلك قبيل القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية في شهر نوفمبر 2016 لتعويم الجنيه المصري، والذي لم تنعكس آثاره الكاملة على معدل التضخم لعام 2016.

رغم اتخاذ عدد من الدول المصدرة الرئيسية للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إجراءات لضبط الإنفاق وإتباع سياسة نقدية صارمة، وقرارات بترشيد دعم استهلاك الوقود وتبني إصلاحات نظم دعم الطاقة من خلال تطبيق آلية التحرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للطاقة إلى السوق المحلية. إلا أن معدلات التضخم ظلت ضمن مستويات منخفضة نسبياً نظراً لتراجع الأسعار العالمية للنفط خلال

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية
2005 و2010 و2015 و2016

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
- 2015 2016	- 2014 2015	- 2005 2010	2016	2015	2010	2005	
-8.4	-25.7	11.4	45.4	47.8	57.8	60.0	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
-1.4	2.0	12.8	6.1	5.9	6.2	6.0	الزراعة
-17.4	-43.3	10.2	18.8	21.9	34.3	37.6	الصناعات الاستخراجية
-3.2	0.6	12.3	11.1	11.0	9.7	9.6	الصناعات التحويلية
2.5	0.7	15.3	9.5	8.9	7.7	6.7	باقي قطاعات الإنتاج
-0.3	5.5	13.6	53.5	51.7	41.5	39.1	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
0.4	9.3	14.5	15.5	14.9	11.3	10.3	الخدمات الحكومية
58.7	-281.0	7.1	1.4	0.9	0.8	1.1	صافي الضرائب غير المباشرة
-3.7	-11.1	12.2	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و(4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
(* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.)

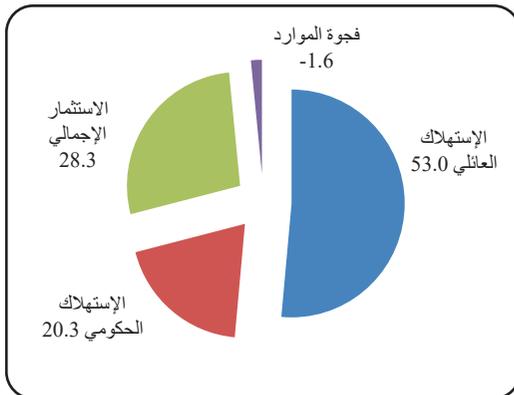
الخدمات إلى نحو 15.5 في المائة لمساهمة الخدمات الحكومية، و38.0 في المائة لمساهمة الخدمات غير الحكومية والبقية مساهمة الضرائب غير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

استمر تأثير انخفاض أسعار النفط وعائداته على مستويات ومعدلات نمو بنود الإنفاق العام وتغيرت تبعاً لذلك هيكلية الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق عام 2016. وتوزع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 إلى 53.0 في المائة للاستهلاك العائلي، و20.3 في المائة للاستهلاك الحكومي، و28.3 في المائة للاستثمار. وارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي من 72.5 في المائة عام 2015 إلى 73.3 في المائة عام 2016 نتيجة تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الكلي من الناتج، حيث انخفضت النسبة من 28.5 في المائة عام 2015 إلى 28.3 في المائة عام 2016.

قابل الزيادات الإجمالية في مستويات الاستهلاك النهائي والاستثماري، تغير في الأهمية النسبية لفجوة الموارد من -0.9 في المائة خلال العام 2015 إلى -1.6 في المائة خلال العام 2016، نتيجة استمرار الانخفاض في عائدات الصادرات بالنسبة للدول المصدرة للنفط وضعف أداء الصادرات في عددٍ من الدول العربية الأخرى. تتجلى أهم الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط في انكماش مستويات الاستهلاك النهائي بنسبة 2.5 في المائة عام 2016 مقابل نمو بلغت نسبته حوالي 0.5 في المائة في العام 2015، الشكل (3) والجدول (5).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2016



المصدر: الملحق (5/2).

شكلت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي حوالي 45.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2016، توزعت بين مساهمة الصناعة الاستخراجية بنحو 18.8 في المائة، والصناعات التحويلية بحوالي 11.1 في المائة، والزراعة بنحو 6.1 في المائة وبقية القطاعات الإنتاجية 9.5 في المائة. وشكلت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية ما نسبته حوالي 25.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونسبة مساهمة الخدمات الاجتماعية بلغت حوالي 28.1 في المائة ومنها 15.5 في المائة مساهمة الخدمات الحكومية، والبقية صافي الضرائب غير المباشرة، الملحق (4/2).

شهدت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بعض التغيرات في عام 2016 عن مستوياتها في العام السابق، حيث تراجعت مساهمات قطاع الإنتاج السلعي بنسبة بلغت 8.4 في المائة، نتيجة لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط الذي قاد إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية من 21.9 في المائة في العام 2015 إلى 18.8 في المائة في العام 2016 وانكماش ناتج الصناعات الاستخراجية بمعدل بلغ حوالي 17.4 في المائة. في المقابل، ارتفعت بصورة طفيفة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج خلال العام 2016 لتبلغ حوالي 11.1 في المائة. وساهمت الزراعة بنسبة 6.1 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2016 مقارنةً بـ 5.9 في المائة في العام 2015، رغم تراجع الناتج الزراعي بمعدل 1.4 في المائة. ساهمت بقية قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة حوالي 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 مقارنةً بحوالي 8.9 في المائة في العام 2015 وحققت معدل نمو بلغ حوالي 2.5 في المائة.

ارتفعت مساهمة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016، إلى حوالي 53.5 في المائة مقارنةً بنحو 51.7 في المائة في العام 2015 وبمعدل انكماش للقيمة المضافة للقطاع بنحو 0.3 في المائة، كذلك انكماش ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية في العام 2016 بحوالي 0.6 في المائة، وانكماش بنسبة طفيفة ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية ليستقر عند نفس المستوى المسجل بالعام السابق. توزعت مساهمة قطاعات

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2005 و2010 و2015 و2016

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2015 2016	2014 2015	2005 2010	2016	2015	2010	2005	
-2.5	0.5	13.0	73.3	72.5	61.7	59.6	الاستهلاك النهائي
-1.1	1.5	13.4	53.0	51.6	46.1	43.7	الاستهلاك العائلي
-6.2	-1.9	11.7	20.3	20.9	15.5	15.9	الاستهلاك الحكومي
-4.5	-0.1	17.1	28.3	28.5	27.5	22.3	الاستثمار الإجمالي
...	-1.6	-0.9	10.8	18.1	فجوة الموارد
-9.4	-26.9	10.5	39.5	42.0	49.9	54.0	صادرات السلع والخدمات
-7.9	-5.9	14.2	41.1	42.9	39.1	35.9	واردات السلع والخدمات
-3.7	-11.1	12.2	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

كما تبين مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على مستوى الدول مع تراجع المتوسط العربي من 10.39 دولار في اليوم في العام 2015، إلى 9.81 دولار في اليوم في العام 2016، ولكنه تفاوت كثيراً بين الدول إذ بلغ أعلاه في الإمارات بحوالي 54.40 دولار في اليوم وأدناه في اليمن بحوالي 1.61 دولار في اليوم. توزعت الدول العربية بين دول أعلى من المتوسط مرتبة تنازلياً كالتالي: الإمارات، وقطر، والكويت، ولبنان، والبحرين، والسعودية، وعمان والأردن، ودول يقل فيها عن المتوسط العربي وتشمل بقية الدول العربية ويترتب أقرب إلى ما كان عليه في مؤشرات متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد. أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي للفرد في الدول العربية في العام 2016 فقد بلغ حوالي 3.76 دولار في اليوم بتراجع طفيف عن مستواه للعام الماضي، وسجلت أعلى المستويات في قطر بحوالي 43.54 دولار في اليوم وأقلها في اليمن بحوالي 0.27 دولار/يوم. واستقر متوسط الاستهلاك الحكومي للفرد على مستوى الدول فوق المتوسط العربي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعها لبنان، وبقية الدول العربية انخفضت دون المتوسط العربي، الجدول رقم (6).

تراجع معدل النمو للاستهلاك العائلي من 1.5 في المائة عام 2015 ليسجل انكماشاً بنسبة 1.1 في المائة عام 2016، وانكمش الاستهلاك الحكومي في عام 2016 بنسبة 6.2 في المائة مقابل تراجع نحو 1.9 في المائة في العام 2015. وكذلك تراجع الاستثمار بنسبة 4.5 في المائة عام 2016 مقارنة بتراجع بلغ حوالي 0.1 في المائة في العام 2015.

أظهرت مؤشرات متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك في العام 2016 بلوغ متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد العربي في اليوم 13.57 دولار، وعلى مستوى الدول فرادى فقد تفاوت ذلك المتوسط وتراوح بين 92.11 دولار في اليوم في قطر و1.88 دولار في اليمن. تتوزع الدول العربية بين دول متوسط نصيب الفرد فيها من الاستهلاك أعلى من المتوسط العربي وتشمل كل من قطر، والإمارات، والكويت، والبحرين، والسعودية، ولبنان، وعمان، ودول أقل من المتوسط العربي وتشمل كل من الأردن، والعراق، وتونس، ومصر، والجزائر، والسودان، والمغرب، جيبوتي، ليبيا، القمر، موريتانيا واليمن، الجدول رقم (6).

تأثرت ميزانية الأسرة في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة، وإن كان بنسب متفاوتة،

الجدول رقم (6)
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في عام 2016
(دولار في اليوم)

الاستهلاك الحكومي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الإجمالي للفرد	
43.54	48.57	92.11	قطر
15.99	54.40	70.40	الإمارات
19.26	33.62	52.88	الكويت
12.21	31.67	43.88	البحرين
15.04	24.93	39.98	السعودية
4.67	32.21	36.88	لبنان
13.38	16.24	29.62	عُمان
3.76	9.81	13.57	مجموع الدول العربية
2.34	10.15	12.48	الأردن
3.01	7.51	10.51	العراق
2.09	7.45	9.55	تونس
0.97	7.00	7.97	مصر
2.38	4.75	7.13	الجزائر
0.77	6.23	7.00	السودان
1.67	4.82	6.49	المغرب
1.65	4.66	6.32	جيبوتي
2.81	2.42	5.23	ليبيا
0.62	2.62	3.24	القمر
0.79	2.02	2.81	موريتانيا
0.27	1.61	1.88	اليمن

المصدر: الملحقان (5/2) و (8/2).

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس متوسط نصيب الفرد في الاستهلاك الإجمالي.

وعلى مستوى الدول اختلفت معدلات الادخار وتراوح بين 51.1 في المائة في قطر و 26.9- في المائة لفجوة الادخار في القمر، وتوزعت الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار فيها المتوسط العربي البالغ 26.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل من الأعلى تنازلياً، قطر، والإمارات، والجزائر، وعُمان، والبحرين، والسعودية، والكويت ودول تراوح فيها معدل الادخار بين 2.9 و 22.5 في المائة، مُرتبة تنازلياً كالتالي: المغرب، وموريتانيا، والسودان، والعراق، وتونس، ومصر، وليبيا. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات نمو سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية أثرت على معدلات الاستثمار، الجدول رقم (7).

الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2016 نحو 26.7 في المائة، مقارنةً بحوالي 36 في المائة لعام 2015، أي بانخفاض بلغ تسع نقاط مئوية، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض عوائد صادرات النفط وصعوبة تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير خاصةً في ظل الظروف التي تشهدها بعض الدول العربية، حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، بل واتجهت بعض الحكومات، والشركات والأفراد، لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق والاستهلاك ولو بحدّها الأدنى.

الفصل الثاني: التطورات الإقتصادية والاجتماعية

الجدول رقم (7)
نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية 2016*

(نسب مئوية)

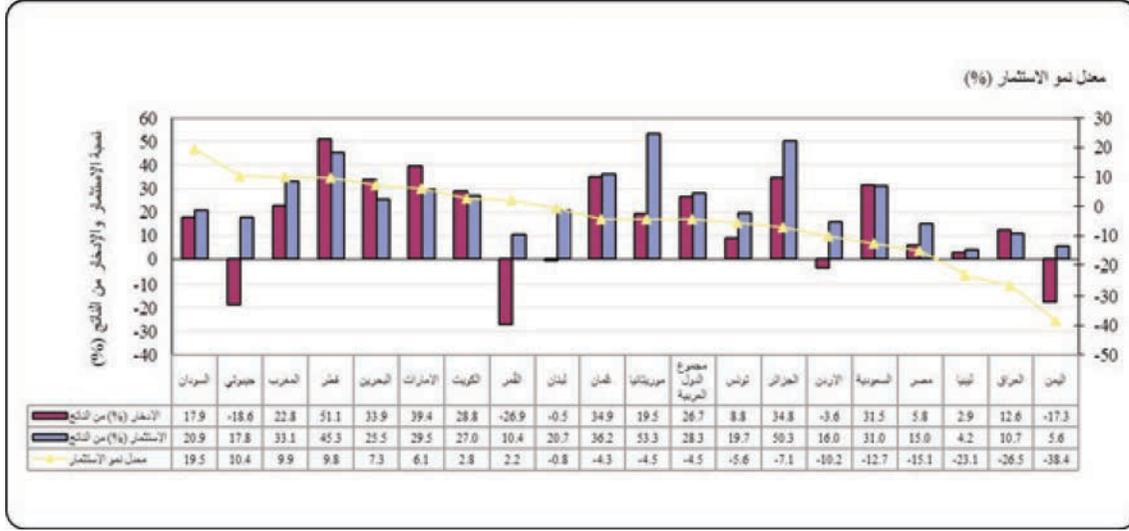
الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار (%)
السودان	17.9	20.9	19.5
جيبوتي	-18.6	17.8	10.4
المغرب	22.8	33.1	9.9
قطر	51.1	45.3	9.8
البحرين	33.9	25.5	7.3
الإمارات	39.4	29.5	6.1
الكويت	28.8	27.0	2.8
القمر	-26.9	10.4	2.2
لبنان	-0.5	20.7	-0.8
عمان	34.9	36.2	-4.3
موريتانيا	19.5	53.3	-4.5
مجموع الدول العربية	26.7	28.3	-4.5
تونس	8.8	19.7	-5.6
الجزائر	34.8	50.3	-7.1
الأردن	-3.6	16.0	-10.2
السعودية	31.5	31.0	-12.7
مصر	5.8	15.0	-15.1
ليبيا	2.9	4.2	-23.1
العراق	12.6	10.7	-26.5
اليمن	-17.3	5.6	-38.4

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).
* تم ترتيب الدول استناداً إلى معدلات النمو المحققة في الاستثمار.

على مستوى الدول العربية فرادى فقد سجل نمو الاستثمار عام 2016 أعلى معدلات نمو في السودان بلغ 19.5 في المائة فيما انكشبت مستويات الاستثمار في اليمن بشكل كبير، حيث انكشبت الاستثمارات بنسبة 38.4 في المائة، كما حققت الدول الأخرى معدل نمو استثماري إيجابي على التوالي وهي جيبوتي، وقطر، والبحرين، والإمارات، والمغرب، والكويت، والقمر، فيما سجل الاستثمار انكماشاً في بقية الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بالمستويات المسجلة في عام 2015، الجدول (7) والشكل (4).

أما بالنسبة لحصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، على مستوى الدول فرادى، فكان التفاوت واضحاً، حيث بلغت النسبة أعلى مستوياتها في موريتانيا بحوالي 53.3 في المائة، وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 4.2 في المائة. توزعت بقية الدول بين دول أعلى من المتوسط العربي البالغ 28.3 في المائة وهي مرتبة تنازلياً كالتالي: موريتانيا، والجزائر، وقطر، والسعودية، والمغرب، وعمان، والإمارات، فيما انخفض معدل الاستثمار في باقي الدول دون معدلات المتوسط العربي.

الشكل (4): معدل الاستثمار والادخار في الدول العربية (2016)



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

الخارجية العربية الإجمالي في العام 2016، حوالي 1892 مليار دولار.

بلغت نسبة تغطية الصادرات العربية للواردات العربية في العام 2016 حوالي 96.2 في المائة، وعلى مستوى الدول فرادى فقد تفاوتت معدلات التغطية بين الإيجابي والسلبي، حيث تُظهر الإحصاءات أن نسبة الصادرات إلى الواردات الأعلى تحققت في قطر، إذ بلغت نسبته 114.1 في المائة، وأدناها في اليمن وبنسبة تغطية 5.5 في المائة. توزعت بقية الدول بين مجموعة تجاوزت تغطية الصادرات للواردات 100 في المائة وهي تنزانيا، قطر، البحرين، الإمارات، العراق، الكويت، السعودية، وهي أعلى من المتوسط العربي البالغ 96.1 في المائة، ومجموعة دول تراوحت نسبة التغطية فيها ما بين 50 في المائة وبين المتوسط العربي وهي المغرب، تونس، الأردن، الجزائر، لبنان، مصر وموريتانيا. أما المجموعة الأخيرة والتي بلغت نسبة التغطية فيها أقل من 50 في المائة، فتضم كل من جيبوتي والسودان واليمن. وبذلك فإن معظم الدول العربية تعاني من عجز في الميزان التجاري، مما أدى إلى زيادة في المديونية الخارجية لتلك الدول، الجدول رقم (8).

يُعزى تراجع مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 إلى تضافر مجموعة من الأسباب، أهمها تباطؤ النمو في الاقتصاد العربي والعالمي والأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو والظروف غير الجاذبة للاستثمار في بعض الدول العربية، وتأثر مستويات السيولة المحلية نظراً لتراجع حصيلة الصادرات النفطية، والضغوط على الموازنات الحكومية والإنفاق العام.

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

استمر تأثير حصيلة الصادرات العربية كما هو الحال بالنسبة لباقي مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، بالانخفاض الحاد في أسعار الصادرات النفطية المكون الأساسي في الصادرات السلعية العربية، حيث تراجعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى 1023 مليار دولار في عام 2015 وإلى 927 مليار دولار في عام 2016، وفي ذات الوقت بلغت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات في العام 2016 حوالي 965 مليار دولار، مقابل 1046 مليار دولار في العام 2015 وبذلك بلغ حجم التجارة

الجدول رقم (8)
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2015 – 2016)

(نسبة مئوية)

الدولة	صادرات/واردات 2015	صادرات/واردات 2016
مجموع الدول العربية	97.8	96.2
الأردن	63.4	63.9
الإمارات	117.1	111.9
البحرين	118.0	112.7
تونس	78.7	78.5
الجزائر	64.1	60.7
جيبوتي	35.0	34.1
السعودية	86.0	101.6
السودان	35.8	47.6
العراق	104.5	107.0
عمان	106.8	97.5
قطر	155.7	114.1
البحرين	30.4	30.4
الكويت	119.7	103.9
لبنان	57.0	55.5
ليبيا	111.1	97.7
مصر	60.9	52.8
المغرب	82.1	77.4
موريتانيا	51.3	50.4
اليمن	28.9	5.5

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

الأداء الإقتصادي والفقير في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

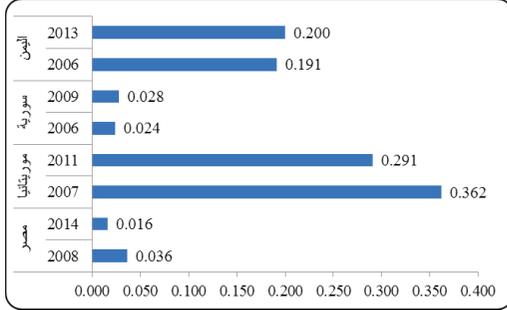
وقدّر معدل الفقر في الدول العربية ككل القائم على خط الفقر الدولي بحوالي 7.4 في المائة في عام 2012 مقارنة بحوالي 5.5 في المائة عام 1990. وتوجد أكبر معدلات الفقر في البلدان العربية الأقل نمواً⁽⁵⁾ بمعدل متوسط بلغ حوالي 21.6 في المائة في عام 2012. وباعتماد خطوط الفقر الوطنية، فإن متوسط معدلات الفقر في الدول العربية الأقل نمواً بلغ في عام 2012 حوالي 42.6 في المائة⁽⁶⁾.

إن مواصلة انخفاض أداء النمو الإقتصادي في معظم الدول العربية بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية عند مستويات منخفضة، وكذلك استمرار الظروف الإقليمية غير المواتية للنمو ومرور عدد من الدول العربية بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية قد ساهم في زيادة معدلات الفقر في تلك الدول وفي زيادة عدد النازحين واللاجئين، وبالتالي في زيادة نسب الحرمان من مصادر الرزق ومن الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم.

(6) التقرير العربي للتنمية المستدامة للإسكوا (2015).

(5) تصنيف الإسكوا (UNESCWA)، تتألف البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية من موريتانيا والسودان واليمن.

الشكل (5): مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة)



المصدر: الملحق (7/2).

الفقر وأهداف التنمية المستدامة

تعتبر الظروف الداخلية غير المواتية للنمو كما في سورية واليمن، وفلسطين والعراق وليبيا أحد أهم الأسباب في زيادة نسبة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. وقد شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب نمو شامل تحدياً أمام عدد من الدول العربية على صعيد جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وكجزء من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد تم تحديد نحو 17 هدفاً رئيسياً و169 هدفاً فرعياً لأهداف التنمية المستدامة بغرض مكافحة الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، ومعالجة عدم المساواة، وتحقيق الاستدامة البيئية. تواجه المنطقة العربية تحديات في إطار سعيها لتحقيق بعض تلك الأهداف نتيجة للظروف التي تعيشها المنطقة، وفقاً لتقرير الاستدامة العربية لمنظمة الإسكوا (2015)، الإطار رقم (1)

نتيجة لتلك الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، زاد عدد النازحين واللاجئين، حيث تقدر بيانات الإسكوا أن عدد اللاجئين في عام 2015 قد بلغ حوالي 5.2 مليون في فلسطين و3.9 مليون في سورية و1.1 مليون في الصومال و0.7 مليون في السودان و0.4 مليون في العراق. وقُدِّر عدد النازحين بحوالي 7.6 مليون في سورية و3.6 مليون في العراق و2.2 مليون في السودان و1.1 مليون في الصومال و0.4 مليون في ليبيا و0.3 مليون في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد اللاجئين من سورية قد تزايد بسرعة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية⁽⁹⁾، حيث كان الأطفال النازحين يمثلون حوالي 32 في المائة من إجمالي السكان المتضررين من الأوضاع السائدة⁽¹⁰⁾.

(9) UNESCWA Arab Governance Report II 2016

(10) UNICEF 2015 وحسابات البنك الدولي.

قُدِّرت نسبة الفقر وفق الخط الوطني ووفقاً لأحدث بيانات متوفرة بحوالي 40.8 في المائة في جيبوتي وحوالي 46.5 في المائة في السودان حسب آخر بيانات متوفرة، وهي تُمثل أعلى مستويات الفقر في المنطقة. ورغم تواجدها نسبة فقر عالية في القمر، إلا أن تلك النسبة انخفضت وفق الخط الوطني من 60 في المائة في عام 2000 إلى 44.8 في المائة في عام 2004. وكان هناك تحسُّن في نسب الفقر وفق الخط الوطني في كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت نسبة الفقر في تونس من 32 في المائة في عام 2000 إلى 16 بالمائة في عام 2010، وفي الجزائر من 12 في المائة في عام 2000 إلى 6 في المائة في عام 2012، وفي المغرب من 15 في المائة في عام 2001 إلى 5 بالمائة في عام 2014، وفي موريتانيا من حوالي 47 في المائة عام 2004 إلى 30 في المائة وفق أحدث بيان. أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فمن المتوقع أن تبقى معدلات الفقر عند مستويات منخفضة رغم عدم توفر بيانات حديثة عن الفقر في تلك الدول، الملحق (7/2).

بالنظر إلى تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد⁽⁷⁾ في المنطقة العربية في السنوات الماضية الأخيرة، من الواضح أن الأوضاع التي سادت في اليمن وسورية قد أدت إلى تراجع الخطط والبرامج الهادفة إلى محاربة الفقر. وحققت كل من موريتانيا ومصر تقدماً ملحوظاً في القضاء على الفقر. وعلى المستوى الإقليمي، تُمثل نسبة السكان تحت خط الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية في الدول العربية حوالي 8 في المائة بينما تمثل حوالي 29 في المائة في المناطق الريفية، وهذا التباين يدل على عدم تكافؤ الفرص بين سكان الحضر والريف في النفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم⁽⁸⁾، الشكل (5)

(7) يتضمن هذا العنصر بالإضافة إلى الدخل، عناصر أخرى منها الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. UNDP تقرير التنمية البشرية 2016 للأمم المتحدة.

إطار (1)

أهداف التنمية المستدامة

بدأ رسمياً في 1 يناير 2016 تبني أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن المتوقع أن تسعى الحكومات إلى تحقيق تلك الأهداف، بالرغم من عدم إلزاميتها من الناحية القانونية. وسيتم متابعة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المائة وتوسع وستين باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي كُلفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بوضعها ومتابعتها. تتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، من الأهداف التالية:

- الهدف (1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف (2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف (3) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الهدف (4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- الهدف (5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- الهدف (6) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- الهدف (7) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
- الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق.
- الهدف (9) إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الهدف (10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- الهدف (11) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- الهدف (12) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف (13) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف (14) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف (15) حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- الهدف (16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- الهدف (17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المعرفة (Knowledge Spillover) والاستفادة من التقدم التكنولوجي بما يؤدي إلى تنمية الطاقة البشرية التي تمثل خطوة رئيسية لزيادة معدلات النمو وتخفيض الفقر بشكل مستدام.

تطور مؤشرات توزيع الدخل وعدم المساواة

رغم عدم توفر بيانات حديثة، إلا أن التقديرات تشير بأن مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق في المنطقة قد ازداد في بعض الدول العربية خاصة بسبب الأوضاع التي تشهدها. ورغم أن الاتجاه العام في عدد من الدول العربية وفقاً لآخر بيانات متوفرة، يبين انخفاضاً في مؤشرات عدم المساواة لا سيما من خلال انخفاض مؤشر جيني. إلا أن هناك تفاوتاً في توزيع الثروات وفي فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية خاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. حيث تواجه المناطق الريفية معدلات فقر أعلى من تلك المسجلة في المناطق الحضرية في جميع البلدان باستثناء فلسطين وبدرجة أقل الجزائر، الملحق (7/2) والشكل (6).

وعند مقارنة نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في مناطق الحضر والريف في عام 2015 حسب بيانات البنك الدولي، يُلاحظ تباينات كبيرة في جيبوتي والمغرب وموريتانيا. وفُدرت نسبة الفقراء في المناطق الحضرية حسب الخط الوطني بحوالي 1.6 في المائة في المغرب مقارنةً بنسبة الفقراء الريفيين التي فُدرت بحوالي 9.5 في المائة في عام 2014. وبالرغم من هذا التفاوت فإن نسبة الفقراء في المغرب انخفضت مقارنةً بالوضع في عام 2001 حيث فُدرت نسبة الفقراء في المناطق الحضرية حسب الخط الوطني بحوالي 7.6 في المائة ونسبة الفقراء الريفيين بحوالي 25.1 في المائة⁽¹⁴⁾.

بلغ معدل الفقر في العراق حوالي 22.5 في المائة في عام 2014، ويقدر أن هذا المعدل قد يصل إلى حدود 40 في المائة بين النازحين⁽¹¹⁾. وفي ظل الوضع الحالي في اليمن، فإنه يصعب حصول اليمنيين على الخدمات الأساسية مما أسهم في زيادة الفقر بين السكان، حيث يقدر أن معدل الفقر وصل إلى حوالي 80 في المائة من السكان، باستخدام خط الفقر الدولي المحدث المقدر بقيمة 1.90 دولار في اليوم⁽¹²⁾.

النمو الشامل والفقر

يدعو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، والتوظيف الكامل، والعمل اللائق للجميع. ويمثل هذا الهدف آلية لتخفيف وطأة الفقر في المنطقة. وفضلاً عن تقلب الأداء الاقتصادي وتراجع الاستثمار المحلي الأجنبي وانتشار البطالة بين الشباب، حيث ارتفعت معدلاتها بحوالي 9.9 نقطة مئوية بين عامي 2009 و2014، فإن الأوضاع في المنطقة أثرت تأثيراً سلبياً على الشروط الأساسية لتحقيق النمو الشامل، لاسيما القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث انخفضت نسبة صافي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 67 بالمائة بين عامي 2009 و2015⁽¹³⁾.

وعلى هذا الأساس، فإن تعزيز فرص النمو الشامل للجميع والذي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة يقتضي تحسين بيئة الأعمال وإضفاء مزيداً من الشفافية ومعالجة الحواجز المالية والقانونية والتنظيمية، ومنح الفرص لجميع فصائل المجتمع من أجل الاستفادة من ريادة الأعمال المحلية كأداة للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانفتاح المدروس على الخارج والتكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية والسوق العالمية يمثل خطوة مهمة نحو نشر

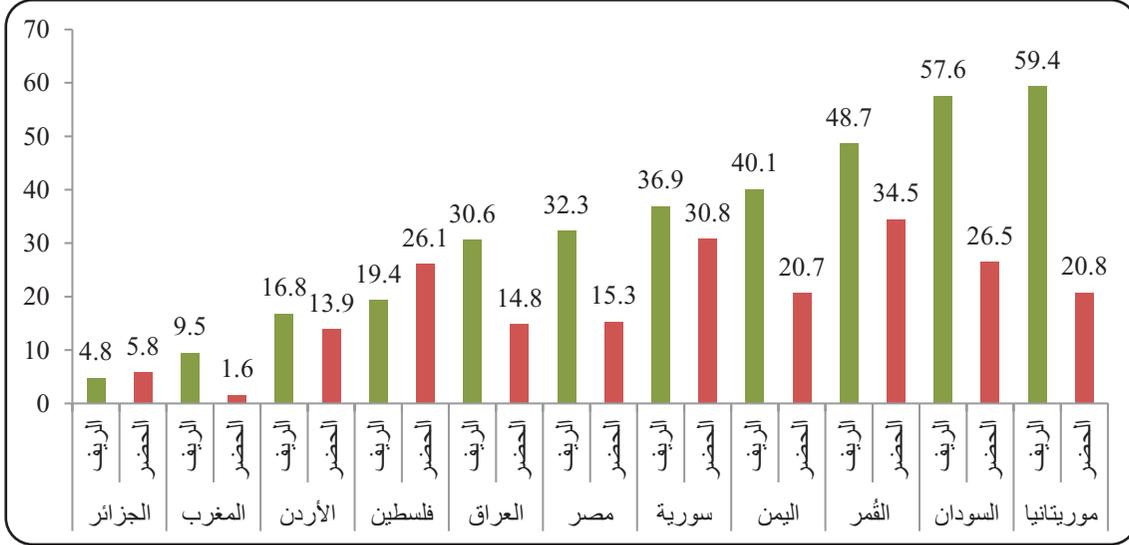
⁽¹²⁾ Mottaghi, Lili. 2016. The impact of War and Peace in MENA. MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series; no. 155. Washington, D.C.: World Bank Group.

⁽¹³⁾ البنك الدولي (2017) مؤشرات التنمية العالمية.

⁽¹⁴⁾ مصادر وطنية.

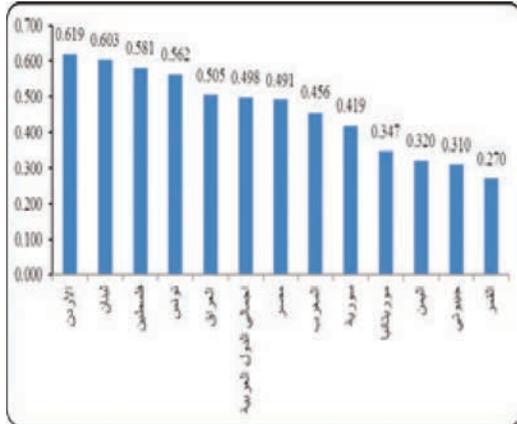
⁽¹¹⁾ Ianchovichina, Elena; Mottaghi, Lili; Devarajan, Shantayanan. 2015. Inequality, Uprisings, and Conflict in the Arab World. Middle East and North Africa (MENA) Economic Monitor. Washington, D.C.: World Bank Group.

الشكل (6): مؤشر الفقر حسب الخط الوطني في الريف والحضر (وفق آخر بيانات متاحة)



المصدر: WDI (2017)، National Sources.

الشكل (7): مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة بين الدول العربية (2015)



المصدر: HDR (2016).

أما على المستوى الاقليمي، فإن المنطقة العربية تراجعت من حيث مؤشر التنمية البشرية والمؤشر المعدل لعدم المساواة في عام 2015، بحصولها على ثالث أدنى مستوى في التنمية البشرية بعد جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتعكس الفوارق في مستويات التنمية البشرية بين الجنسين عدم المساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية، بالتالي التحدي القائم بالنسبة لدول المنطقة لتوفير شروط تحقيق النمو الشامل للجميع، الشكل (8).

كما ينتشر عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة العربية، حيث تقدر حصة الإناث في إجمالي القوى العاملة بحوالي 22 في المائة وهو ما يمثل نصف متوسط حصة الإناث في الدول الأقل نمواً (وفق تصنيف الأمم المتحدة) والمقدرة بحوالي 44 في المائة في عام 2016 حسب بيانات البنك الدولي. كما قُدِّر مؤشر التنمية حسب النوع البشري في الدول العربية (Gender Development Index) في عام 2015 بحوالي 0.856 وهو أدنى مستوى إقليمي بعد جنوب آسيا، وتجاوزتها مناطق أخرى نامية مثل أفريقيا جنوب الصحراء. وقُدِّر مؤشر التنمية البشرية للإناث بحوالي 0.621، وهو أقل من مؤشر التنمية البشرية لدى الذكور الذي بلغ حوالي 0.726 في عام 2015 حسب بيانات تقرير التنمية البشرية 2016 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يُظهر الشكل (7) التباين العام في مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة بين البلدان العربية الأقل نمواً وتلك المتأثرة بأوضاع داخلية غير مواتية مقارنة بالبلدان العربية الأخرى. أما سورية وموريتانيا واليمن وجيبوتي والقمر، فلديها أدنى المؤشرات في المنطقة وهي كلها دون المتوسط المسجل على مستوى مجموعة الدول العربية.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملحق (8/2).

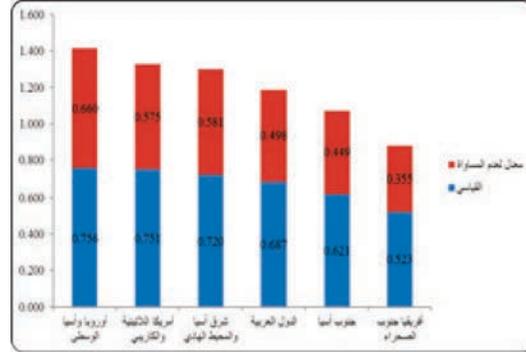
التوزيع العمري للسكان: تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الإقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2016 حوالي 62 في المائة من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 65 في المائة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حوالي 67 في المائة في أمريكا اللاتينية وأوروبا ووسط آسيا، وإلى حوالي 66 في المائة على مستوى دول العالم ككل. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 33 في المائة من السكان. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا حوالي 26 في المائة لكل منهما (16). ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في الدول العربية الأقل نمواً التي تمر بمراحل صعبة نتيجة الاضطرابات أو الاحتلال. وتطرح هذه المؤشرات تحديات جساماً على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة التوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب بالموازاة مع رفع جودتها، وإيجاد فرص للعمل وخلق نمو اقتصادي قادر على محاربة البطالة والقضاء على الاختلالات الضرورية لذلك، حيث أن الدول العربية تعاني من بطالة، وخاصة بين أفراد الشباب المتعلمين، بقيت عصية على كل السياسات التي وضعت واتبعت لمحاربتها، الملحق (9/2).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: تشير البيانات المتاحة لعام 2016 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية. وتبلغ الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة، في عام 2016، حوالي 30 نسمة في كل كم². وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة/كم²)، الصين (146 نسمة/كم²)، ألمانيا (234 نسمة/كم²)، الهند (441 نسمة/كم²) (17).

(16) قاعدة معلومات البنك الدولي (2017).

(17) قاعدة معلومات البنك الدولي (2017).

الشكل (8): مؤشر التنمية البشرية على المستوى الإقليمي (2015)



المصدر: HDR (2016).

التطورات الاجتماعية السكان

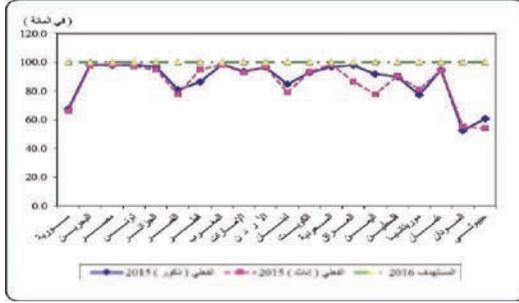
حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2016 بحوالي 400 مليون نسمة مقارنة بحوالي 390 مليون نسمة في نهاية العام 2015. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2015 و2016 حوالي 2.4 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية (15). وسجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2016، حيث بلغ حوالي 7.2 في المائة. وقد استمر الانخفاض السريع لهذا المعدل في بعض الدول، حيث وصل في تونس ولبنان والمغرب إلى حوالي 1.3 و0.1 و1.1 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لهذه الدول لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما ينجم عن ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات.

يعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في

World Development Report (2017), The World (15)
Bank, Washington, D.C.

والصومال، فإن الأمر يتطلب من الدول العربية أن تولي اهتماماً متزايداً للكيف والجودة بتشجيع التميز والإبداع. من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملاحق (10/2- أ، و10/2- ب، و10/2- ج) والشكل (9).

الشكل (9): المؤشر الفعلي في عام 2015 (ذكور وإناث) والمعدل المستهدف في عام 2016 للفيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك، يناير 2017 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2017 - اليونيسيف، وضع الاطفال في العالم 2016.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2015، حوالي 76 في المائة. وهو ما يساوي المتوسط العالمي، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 95 في المائة). كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة (2010 - 2015)، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا الأردن والبحرين وتونس وسورية وفلسطين والكويت ولبنان. أما معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في العام 2015، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 72 في المائة، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 65 في المائة (21). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام

ويمثل ضعف الكثافة السكانية عائقاً كبيراً بالنسبة للدول العربية، حيث يزيد من كلفة البنى التحتية ويضعف كثافة استخدامها وبالتالي جدواها الاقتصادية نظراً لتشتت مواطن السكن وانتشارها على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية لجل أراضي الدول العربية. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2016 حوالي 64 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 54 في المائة (18). وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، ويمثل ذلك تحدياً تنموياً آخر من حيث ضرورة السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية وما يترتب على ذلك - في كثير من الأحيان - من إخفاقات تغذي عدم الرضى لدى شرائح واسعة من المواطنين.

التعليم

القيد في مرحلة التعليم الأساسي: تعتبر جودة التعليم الأساسي المحدد الرئيسي لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي (19) في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2015، حوالي 98 في المائة، مقابل حوالي 104 في المائة في الدول النامية وحوالي 105 في المائة في دول العالم ككل (20). وهو ما يدل على أن مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي في بعض الدول العربية الأقل نمواً لا يزال متدنياً، ناهيك عن النقص الحاد في الأبنية وكافة المستلزمات المدرسية الأخرى. كما أن جميع البلدان العربية تحتاج إلى إعادة هيكلة وتحديث أنظمتها التربوية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم واللغات والتقنيات الحديثة. وبما أن تعميم التعليم الابتدائي على مستوى معدلات القيد الإجمالي أضحى في متناول كل الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان

(20) تقرير التنمية البشرية (2016).
(21) قاعدة معلومات البنك الدولي (2017).

(18) قاعدة معلومات البنك الدولي (2017)، تقرير التنمية البشرية (2016).

(19) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

عام 2015، حوالي 30 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية (29 في المائة)، ويقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 35 في المائة (22). وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية هذا الترتيب بمعدل يبلغ حوالي 63.1 في المائة، تليها ليبيا بنحو 50.3 في المائة، ثم الأردن بنحو 44.9 في المائة، ثم فلسطين بنحو 44.3 في المائة، ثم سورية بنحو 44.1 في المائة. ولا تزال مؤشرات جيبوتي والقمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 10 في المائة. وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 2010 – 2015، في معظم الدول العربية، باستثناء الإمارات والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا. وبالرغم من ذلك، لا يزال البحث العلمي ضعيفاً في البلدان العربية، كما أن ترتيب الجامعات العربية في المقارنات الدولية (على سبيل المثال ترتيب شانغهاي) يعد متواضعاً بالنظر للميزات المرصودة لهذه المرحلة من التعليم، الملحق (10/2- أ).

2015، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في بعض الدول العربية مثل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، عُمان، فلسطين، قطر، القمر، الكويت، ليبيا، وبالمقابل كانت الصورة معاكسة في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب ومصر ولبنان والعراق والصومال والسودان والسعودية وجيبوتي، الملحق (10/2- أ، و10/2- ب، و10/2- ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي: يستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يضمن توفير القوة العاملة عالية التأهيل لأسواق العمل، كما أن النخب القيادية في المجتمعات تكون في الغالب من مخرجاته. وقد أصبحت المعرفة والنخب عالية التكوين هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير وشديد التنافس. ولذا، يمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال بناء مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة، حتى

إطار رقم (2)

ترتيب الجامعات العربية حسب تصنيف شانغهاي للعام 2016

يرتب تصنيف شانغهاي الجامعات العالمية استناداً إلى (مؤشر مركب يرصد على وجه الخصوص مستوى ميزات البحث العلمي بالجامعات، وكم ونوعية الأبحاث المنشورة، إضافة إلى غيرها من المؤشرات الأخرى التي تقيس مستوى التقدم في الجامعات العالمية) أول مائة جامعة في العالم، ويضم بعد ذلك الجامعات الباقية في فئات متتالية حتى المرتبة الـ 500. ومن الملاحظ أنه لا توجد أية جامعة عربية ضمن قائمة المائة الأولى. ويضم ترتيب الجامعات لتصنيف شانغهاي الذي أعلن عنه في عام 2016 خمس جامعات عربية فقط، أربع منها في المملكة العربية السعودية، تتقدمها جامعتا الملك سعود والملك عبد العزيز في الفئة 101 – 150، تليهما جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا ضمن فئة 201 إلى 300، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الفئة 301 – 400، ثم جامعة القاهرة في الفئة 410 – 500. ويرجع تأخر ترتيب الجامعات العربية بالأساس إلى ضعف مستوى البحث العلمي، وبالتالي قلة الأبحاث المنشورة من طرف هيئات التدريس والطلبة في المجالات العلمية العالمية المحكّمة.

لقد تمكنت الجامعات الأمريكية من احتلال الصدارة بوجود 57 جامعة أمريكية ضمن التصنيف، وتراجعت بعض الجامعات البريطانية في ترتيبها. وحلت 8 جامعات أمريكية وجامعتان بريطانيتان ضمن أفضل 10 جامعات في العالم. أما قائمة أفضل 20 جامعة في العالم، فضمنت 15 جامعة أمريكية، و3 جامعات بريطانية، وجامعة سويسرية في المرتبة 19، وجامعة يابانية في المركز العشرين.

(22) تقرير التنمية البشرية (2016).

الموارد المالية المخصصة للتعليم لرفع كفاءة الإنفاق على هذا القطاع، الملحقين (12/2)، و(19/2).

الأمية

تطور مؤشرات الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في العام 2016 بحوالي 19.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليميّ جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت حوالي 29.7 في المائة و35.7 في المائة على التوالي⁽²⁶⁾. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه في العام 2010، الملحق (19/2).

وسجل معدل الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في عدد من الدول العربية في عام 2016 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 47.9 في المائة، وفي اليمن حوالي 29.9 في المائة، وفي جيبوتي حوالي 29.7 في المائة، وفي المغرب حوالي 27.6 في المائة، لينخفض قليلاً في مصر إلى حوالي 24.8 في المائة، وفي السودان إلى حوالي 24.1 في المائة. وبالمقابل سجل هذا المعدل تراجعاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية، خلال الفترة 2010-2015، حيث انخفض إلى أقل من 10 في المائة في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا، وتراوح بين 15 وأقل من 20 في المائة في كل من تونس والجزائر وسورية، الملحق (13/2-أ).

الأمية بين الشباب: بلغت نسبة الأمية في الدول العربية ككل في الفئة العمرية (15 - 24 سنة) حوالي 6.9 في المائة في العام 2016. ويُعبر هذا المعدل الذي يفوق كل المعدلات الإقليمية الأخرى، عدا المؤشرين المسجلين في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء والبالغين حوالي 12.9 في المائة و25.3 في المائة على التوالي، عن إخفاق بعض الدول العربية الأقل نمواً في تعميم الالتحاق بالتعليم والقضاء على ظاهرة التسرب المدرسي.

معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.7 سنة في عام 2015، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 13.8 سنة) ودول العالم ككل (12.3 سنة)⁽²³⁾. وتفوق سنوات التمدد 13 سنة في بعض الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان وسورية والعراق وفلسطين وقطر والمغرب وموريتانيا واليمن. وتؤدي الزيادة في معدل سنوات التمدد وتحسن أداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى حتمية رفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (11/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولى في الدول العربية قد بلغ حوالي 13.1 في المائة، وهو ما يفوق كثيراً مثليه في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.3 في المائة)، وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى (5.2 في المائة). ويلاحظ أن هذه النسب لا تزال مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث وصلت، في الفترة 2010 - 2015، إلى 83.9 في المائة في سورية، و44.6 في المائة في قطر و35.9 في المائة في موريتانيا، الملحق (11/2).

الإنفاق على التعليم: يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في العام 2015، بحوالي 4.5 في المائة، وهو ما يتقارب مع مثليه في الدول النامية (4.4 في المائة) ودول العالم ككل (4.6 في المائة)⁽²⁴⁾. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2015 بلغ حوالي 15.7 في المائة، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية (16.2 في المائة)⁽²⁵⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة في العام ذاته حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات وتونس، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين ولبنان. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال أداء الأنظمة التعليمية في الدول العربية متواضعاً بدليل كل المقاييس الدولية المعهودة. وعليه، فإن الأمر يتطلب إيلاء اهتمام أكبر لترشيد وحسن استخدام

(25) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2016).

(26) تقرير التنمية البشرية (2016).

(23) تقرير التنمية البشرية (2016) وقاعدة معلومات البنك الدولي

(2017).

(24) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2016).

عن الأخذ بالأسباب الضرورية لتحقيق متطلبات بناء اقتصاد معرفي. ويشير مؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يصدره البنك الدولي، إلى أن ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر لا يزال متواضعاً، حيث أن أول دولة عربية، وهي الإمارات العربية المتحدة، احتلت في هذا المؤشر المرتبة 42 على مستوى دول العالم في العام 2012. يعد الابتكار أحد الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة، ومن المعروف أنه يقتضي استثمارات متواصلة في البحث العلمي وتطوير المهارات. وقد نجحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع جامعة "كورنيل" والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، في إصدار مؤشر سنوي عن الابتكار العالمي يرتب الدول حسب أداء المؤشر المذكور فيها، وفي سنة 2016، احتلت سويسرا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية صدارة ترتيب مؤشر الابتكار. وفي منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا (المنطقة العربية بالأساس)، تضم قائمة الدول الخمسة الأوائل في ترتيب مؤشر الابتكار دولتين عربيتين هما الإمارات (المرتبة 41 عالمياً) والسعودية (المرتبة 49 عالمياً). ويستعرض الجدول التالي قائمة الدول المتفوقة بالنظر لمؤشر الابتكار حسب المناطق الكبرى في العالم، الجدول رقم (9)

الأمية بين الإناث: لا يزال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث يمثل تحدياً جسيماً في بعض الدول العربية، إذ يعيق وصول التعليم والحداثة إلى جل البيوت العربية، كما يساهم في استفحال ظاهري التسرب والرسوب المدرسيين. فقد بلغت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق)، سنة 2016، حوالي 26.3 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 8.4 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغين مستويات تقارب أو تفوق 30 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان ومصر والمغرب. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في المنطقة العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في جل الدول العربية، الملحق (13/2-ب).

ترتيب الدول العربية على القائمة الدولية لمؤشر اقتصاد المعرفة

لقد أضحت المعرفة والابتكار هما القوتين الدافعتين للإنتاج والمحددتين لتنافسية السلع والخدمات المنتجة. وفي حين نجحت بعض الاقتصادات النامية في توطين وترسيخ المعرفة، لا تزال معظم الدول العربية (باستثناء بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بعيدة

الجدول (9)
ترتيب الدول الرائدة بالنظر لأداء مؤشر الابتكار فيها (2016)

المرتبة العالمية	الدولة	المرتبة في المنطقة
4	الولايات المتحدة الأمريكية	1
15	كندا	2
أفريقيا جنوب الصحراء		
53	موريتيوس	1
54	جنوب إفريقيا	2
80	كينيا	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
44	تشيلي	1
45	كوستاريكا	2
61	المكسيك	3
شمال وجنوب وغرب آسيا		
66	الهند	1
75	كازاخستان	2
78	إيران	3
شمال إفريقيا وغرب آسيا		
31	قبرص	2
41	الإمارات العربية المتحدة	3
جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأوقيانوسيا		
6	سنغافورة	1
11	جمهورية كوريا	2
14	هونغ كونغ (الصين)	3
أوروبا		
1	سويسرا	1
2	السويد	2
3	المملكة المتحدة	3

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2016.

المؤشرات الصحية

نطاق الخدمات الصحية: تجاوزت، في عام 2015، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية حوالي 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 90 في المائة في تونس، و85 في المائة في العراق، و75 في المائة في المغرب، و61 في المائة في جيبوتي، و53 في المائة في اليمن، وأقل من 50 في المائة في كل من السودان والصومال والقمر وموريتانيا. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، إلا أنه رغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، لا تزال هذه الخدمات تفتقد في جل الأحيان إلى الجودة والمهارة، مما يضطر البعض من سكان المنطقة العربية إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة، الملحق (14/2).

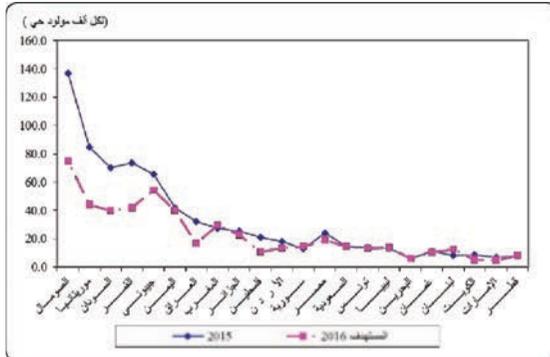
لا تزال عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية تمثل عائقاً أمام تحسين أداء القطاع الصحي، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة بين حوالي 3 أطباء في الصومال وحوالي 307 طبيباً في لبنان. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي والأردن ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 3 - 65 طبيباً وما بين 8 - 105 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يصل فيها هذا العدد إلى حوالي 1408 شخص في اليمن ليرتفع إلى حوالي 2111 و2500 شخص في مصر وموريتانيا على التوالي، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب والسودان والصومال) بين حوالي 270 في ليبيا وحوالي 870 شخصاً في الإمارات، الملحق (14/2).

ويجدر التنويه بأن الرعاية والعلاج الصحيين مكلفان بالنسبة لسائر الأسر في الدول العربية، كما أن الفقراء لا يتمكنون في كثير من الأحيان من النفاذ إلى العلاج الصحي خاصة في حال إصابتهم بأمراض مستعصية.

(27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2016).

وفيات الأطفال: يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي قطر أو إقليم، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء. فحملات تلقيح الأطفال، ونوعية المياه وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر الرعاية والعلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل ذلك يؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 27 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015، ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية (57 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (32 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة الذي لا يتجاوز 11 حالة وفاة لكل ألف مولود حي (27). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015 في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015، وهو ما يقل عن مثليه في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 84 و42 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما لا يتعدى هذا المعدل 6 حالات وفاة فقط في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، الملحق (15/2) والشكل (10).

الشكل (10): المؤشر المستهدف في عام 2016 وفق الأهداف الاتمائية الثانية والمعدل الفعلي في عام 2015 لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي (2017)، قاعدة معلومات مؤشرات التنمية الدولية، يناير 2017 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات. مارس 2017 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2016.

هذه النسبة بين 21 و50 في المائة، الملحق (14/2).

المياه والصرف الصحي: تتفاوت الدول العربية تفاوتاً كبيراً من حيث نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح معتبر في هذا المجال رغم الطبيعة الجغرافية للمنطقة العربية، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 92.5 في المائة في الدول العربية في عام 2016، مقارنة بحوالي 71.5 في المائة في الدول النامية وحوالي 90.5 في المائة في دول العالم ككل في السنة ذاتها⁽³⁰⁾. ولا تزال الفجوة كبيرة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 96 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 89 في المائة في عام 2016. أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى 87 في المائة في الحضر و56 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى 96 في المائة في الحضر، و84 في المائة في الريف.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لنسبة تفوق 95 في المائة من السكان في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر والقمر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 31 في المائة في الصومال و55 في المائة في السودان واليمن، الملحق (16/2).

وفيما يخص توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، فقد استطاعت المنطقة العربية أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2016 نحو 91 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ حوالي 32 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ حوالي 66 في المائة⁽³¹⁾.

العمر المتوقع عند الولادة: يمكن التعرف من خلال هذا المؤشر على المستوى المعيشي وكذلك على جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة في أي قطر أو إقليم. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 53 سنة في العام 1970 إلى حوالي 70.8 سنة عام 2015، ليزيد بذلك عن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 68.7 سنة)، ودول إفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 58.9 سنة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 79.4 سنة)⁽²⁸⁾. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2015، قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المعدل حوالي 56 سنة، وجيبوتي حوالي 62 سنة، وموريتانيا والقمر حوالي 63 سنة، واليمن والسودان حوالي 64 سنة، الملحق (14/2) و(19/2).

الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2015 حوالي 5.3 المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 9.9 في المائة⁽²⁹⁾. وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية. وتبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2015، حوالي 60.7 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، ولكنها تظل متدنية بالمقارنة مع سائر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مما يؤدي إلى ضعف جاذبية المنظومات العلاجية الحكومية وأدائها. ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (الخاص) على الصحة ما بين 56.7 في المائة في تونس و89.8 في المائة في عُمان، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية، فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، والقمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن التي تراوحت فيها

(30) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة المعلومات (2017).

(31) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2017)، تقرير اليونيسف

- وضع الأطفال في العالم (2016).

(28) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة معلومات البنك

(2017) وتقرير التنمية البشرية (2016).

(29) قاعدة معلومات البنك الدولي (2017).

2015. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (61.9 في المائة) من القوى العاملة في السنة ذاتها، ليبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة والتقنيات الجديدة، لخلق فرص عمل تنافسية ومجزية، أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية.

البطالة في الدول العربية

قُدِّر عدد العاطلين عن العمل عام 2016 في الدول العربية بحوالي 21.2 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 14.9 في المائة من إجمالي قوة العمل العربية. وأثر الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية على مستويات التوظيف حيث زادت معدلات البطالة عام 2016 في عدد من تلك الدول وبقيت شبه مستقرة في البعض الآخر. وتُعزى النتائج المتواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016 بالخصوص إلى تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وببطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل.

ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثرت السياسات المالية الحذرة التي اتبعتها تلك الدول نتيجة انخفاض عائدات صادرات النفط خلال الأربع سنوات الماضية، على فرص التشغيل في القطاع العام، فضلاً عن تأثير أداء هذا القطاع وحالة الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي على أداء القطاع الخاص في تلك الدول، وبالتالي قدرته على توفير فرص عمل إضافية وتخفيض معدلات البطالة خاصة بين الشباب.

من ناحية أخرى، فإن الأوضاع الداخلية ببعض دول المنطقة العربية، فضلاً عن تواضع أداء الاقتصاد الكلي وتفاقم العجز في الميزانية وزيادة المديونية في عدد من الدول العربية، أثر سلباً على مستويات الإنتاج والاستثمار وأدت إلى انخفاض نمو التشغيل وزيادة نسب البطالة خاصة في الدول المتأثرة مباشرة أو بشكل غير مباشر بتلك الأوضاع على غرار الأردن وتونس ومصر، الجدول رقم (10).

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا ومصر قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لنسبة تتجاوز 90 في المائة من السكان، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 24 في المائة من السكان في السودان، و40 في المائة في موريتانيا، الملحق (16/2).

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل النمو: يقدر حجم القوى العاملة في عام 2015 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49.8 في المائة من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية في سن العمل في الدول العربية في العام نفسه، مقارنة بحوالي 63 في المائة على مستوى دول العالم ككل، الملحق (17/2).

وبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في الفترة 2006-2015. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة بالأساس إلى استمرار النمو السكاني. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 21.6 في المائة سنة 2015. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2015 أن أزيد من 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، هي مصر والجزائر والسودان والمغرب والسعودية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 26.4 في المائة في عام 2005 لتصل إلى حوالي 20.0 في المائة في عام

الجدول (10)
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5
الإمارات (**)	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3	15.4	15.5
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.4
السعودية (**)	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.7	5.7	5.7
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.0	40.0	50.0	50.0
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9	26.9
قطر (*)	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7
الكويت (**)	2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	2.7	2.7	2.1	2.2	2.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.1	13.4	12.8	13.2
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	9.1	8.7	9.2	9.1	9.7	10.0
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	18.0	17.4	70.0

(...) بيان غير مُتاح.

المصدر: الملحق (18/2) ومصادر رسمية وتقديرات دولية متفرقة.

(*) تقديرات أولية.

(**) مواطنين ووافدين.

على أسواق العمل العربية. لكن في المقابل، ساهم في تخفيف الضغوط على تلك الأسواق انخفاض معدلات المشاركة في القوة العاملة، أي نسبة النشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في سن العمل، التي تُقدَّر بحوالي 49.8 في المائة بالنسبة للدول العربية ككل عام 2016، وحوالي 47.02 في المائة في دول شمال أفريقيا، وحوالي 42.6 في المائة في دول المشرق العربي و55.52 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعتبر هذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ حوالي 63 في المائة⁽³²⁾.

كما كانت مشاركة المرأة في قوة العمل العربية منخفضة، حيث يُقدَّر متوسط مشاركة الإناث في قوة العمل بحوالي 23 في المائة في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا، و18 في المائة في دول المشرق العربي وحوالي 28 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو 49.5 في المائة⁽³³⁾. ورغم انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل بين الإناث، إلا أن معدلات البطالة بينهن تبقى أعلى من معدلات

سجلت أعلى معدلات البطالة عام 2016 في الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار مثل سورية واليمن وفلسطين. وحافظت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية وذلك رغم تأثير التوظيف في القطاع العام في هذه الدول بتراجع عائدات الصادرات النفطية فيها. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع العاطلين بين الدول العربية، حيث يتركز حوالي 45 في المائة من عدد العاطلين عن العمل في خمس دول عربية وهي، مصر والسودان والعراق والجزائر والمغرب، وذلك دون اعتبار سورية واليمن التي تمر كل منهما بظروف استثنائية، حيث يُقدَّر أن معدلات البطالة قد تجاوزت نصف عدد القوى العاملة في سورية وأكثر من الثلثين في اليمن.

ورغم تراجع معدلات الخصوبة واتجاه نمو عدد السكان في سن العمل في بعض من الدول العربية إلى التراجع، إلا أن استمرار نمو القوى العاملة بمعدلات تفوق معدلات نمو التشغيل، خاصة مع بقاء حصة القطاع الخاص في التشغيل شبه ثابتة وغير كافية لاستيعاب الأعداد المرتفعة للداخلين الجدد لسوق العمل، يُمثّل ضغطاً كبيراً ومتواصلاً

(33) منظمة العمل الدولية، مصدر سبق ذكره.

International Labour Organization, Global (32) Employment and Social Trends 2016.

وهي الأردن والبحرين وجيبوتي وسورية ولبنان ومصر واليمن، كما أن متوسط معدلات البطالة بين الشباب في عدد من الدول العربية يبلغ عدّة أضعاف معدلات البطالة بين كبار السن، الملحق (18/2)

ومرة أخرى، فإن تركيز البطالة بين أوساط الشباب وخاصة الإناث منهم، والمتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل من بين حاملي الشهادات، يُبين حجم التحدي أمام الدول العربية في جعل النمو مدراً لمواطن العمل خاصة لفئة الشباب، وضرورة بذل مزيد من الجهود في سبيل تحسين كفاءة سياسات التشغيل وتقريب المنظومة التعليمية والتدريبية أكثر من الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

البطالة مقارنة بالذكور. ويعتبر الفارق في معدلات البطالة بين الجنسين الأعلى في العالم، كما تفيد بعض البيانات المتوفرة بأن معدل البطالة بين الإناث في شريحة الشباب تفوق معدلات البطالة لدى الذكور من الشباب من ضعف إلى ثلاثة أضعاف في عشرة دول عربية⁽³⁴⁾. وتعتبر معدلات البطالة في شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة الأعلى في العالم. وفي هذا الخصوص، يُقدّر متوسط معدل بطالة الشباب في الدول العربية ككل عام 2016 بحوالي 26 في المائة، وبطالة الشباب بين الإناث حوالي 38 في المائة، مقارنة بحوالي 23 في المائة بالنسبة للذكور. وبلغ معدل البطالة بين الشباب في دول شمال أفريقيا عام 2015 حوالي 30 في المائة⁽³⁵⁾ وتُبرز البيانات المتوفرة أن نسبة الشباب في إجمالي عدد العاطلين عن العمل تتخطى عتبة 50 في المائة في سبع دول عربية

(35) قواعد بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

(34) محمد إسماعيل وهبة عبدالمنعم (2015)، بطالة الشباب في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي.

